الإسناد النحوي في المقاربات التداولية

أ.د حيدر جبار عيدان

كلية الآداب / جامعة الكوفة

Syntactic Predication in pragmatic approaches

Prof. Dr. Hayder Jabbar Eidan

College of Arts/ University of Kufa

https://doi.org/10.64704/dawat.2026124805

ملخص البحث

يسعى البحث إلى الكشف عن الإسناد النحوي من وجهة نظر تداولية، وقد بني على الاعتراف بأثره الكبير في بناء الكلام وتحقيق التواصلية، مع ملاحظة هيمنة التفسير للتركيب في الدرس النحوي التراثي، وقد انطلق البحث من فرضية مفادها أن الإسناد يتجاوز مجرد العلاقة النحوية بين المسند والمسند إليه، ويمتد ليشمل الوظائف التواصلية والدلالية التي شكلها السياق بإضافته إلى قصد المتكلم. وهدفه توضيح تأثير السياقات التداولية، ولاسيما العوامل المحيطة بإنتاج الكلام (الظرفية والسياقية)، في تأليف الإسناد والكشف عن قيود التفسير التعبيري عند فصله عن شروط التطبيق البلاغي. ومنهجنا في الدراسة والتحليل منهج وصفي، يقوم على فحص النماذج اللغوية المختارة، لنكشف عن ذلك الخيط الذي يعمل على تطور وظائف الإسناد استجابة للسياقات المختلفة والتفاعل بين الهياكل النحوية والأغراض التواصلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن النهج الاستعمالي يعزز بشكل كبير فهم الإسناد النحوي ويؤكد ضرورة التحليل المتكامل الذي يجمع بين المبادئ النحوية والرؤى التداولية للحفاظ على خصائص اللغة العربية الفريدة والكشف عن إمكاناتها الدلالية في الاستعمال.

الكلمات المفتاحية: الإسناد النحوي – التداولية – الجملة العربية – السياق ـ القصدية – الوظيفة التواصلية.

Abstract

This research seeks to investigate syntactic predication in Arabic from a pragmatic perspective, based on the recognition of its significant impact on sentence structure and communicative function. It also acknowledges the dominance of syntactic interpretation in traditional grammatical studies. The research begins with the premise that predication transcends the mere grammatical relationship between the subject and predicate, extending to encompass communicative and semantic functions shaped by context and the speaker›s intention. Its aim is to clarify the influence of pragmatic contexts, particularly the factors surrounding speech production (circumstantial and contextual), on the significance of predication and to reveal the limitations of expressive interpretation when divorced from the conditions of rhetorical application. The approach is descriptive, combined with pragmatic analytical tools to examine selected linguistic models, revealing the underlying principle that drives the development of predication functions in response to different contexts and the interaction between grammatical structures and communicative purposes. The study concludes that a pragmatic approach significantly enhances the understanding of grammatical predication and underscores the necessity of an integrated analysis that combines grammatical principles with pragmatic insights to preserve the unique characteristics of the Arabic language and unlock its semantic potential in usage.

Keywords: Syntactic Predication - Pragmatics - Arabic sentence - Context - Intentionality - Communicative function.

المقدمة

من الركائز الأساس التي يقوم عليها البناء اللغوي في العربية الإسناد النحويّ؛ إذ به تتحقق الجمل ويُستكمل المعنى، وقد أخذ النحاة الأوائل رحمهم الله على عاتقهم دراسة الإسناد بوصفه علاقة تركيبية محكومة بقواعد الإعراب ونظرية العامل، فغلب على دراسته الطابع الشكلي الذي يربط المسند بالمسند إليه ضمن نسقٍ نحويّ منضبط.

ومع تطور الدراسات اللغوية المعاصرة، ولاسيما في الخطاب التداولي، لم يعد يُنظر إلى الجمل على أنها مقيدة بتكوينها الداخلي، بل أخذ ينظر إليها على أنها فعل لغوي يتم تنفيذه في سياق خاص، متأثرا بقصد المتحدث وما يؤطره من ظروف إنتاجه للخطاب والعلاقات المتأصلة في التبادل التواصلي.

إن التطور المعرفي الذي نشهده اليوم، يتجاوز فيه الإسناد النحوي فكرة كونه مجرد ارتباط نحوي مستقر، إلى كونه تطور من مجرد آلية لربط عناصر الجمل بأداة متعددة الأوجه إلى إنجاز الأفعال اللفظية المختلفة التي تخضع وظائفها للتعديل على وفق التحولات اللغوية في الظروف والسياقات التي ينتج فيها الخطاب.

وانطلاقا من هذا المنظور، يسعى البحث إلى إعادة قراءة الإسناد النحوي بوصفه حدثا تداوليا، متجاوزا التفسير النحوي إلى استحضار البعد التواصلي والمقامي للجمل. ويهدف إلى بيان أثر السياق وقصد المتكلم في توجيه الدلالة الإسنادية، فضلا عن إظهار ما تنطوي عليه خصائص اللغة العربية من طاقات تداولية كامنة أدركها الموروث النحوي، وإن لم يصغْها بالمصطلح التداولي الحديث.

وتتجلّى أهمية البحث أيضا في كونه يربط الدرس النحوي العربي بالمقاربات اللسانية المعاصرة، ويعيد الاعتبار للإسناد بوصفه ظاهرة لغوية مركّبة تتداخل فيها البنية مع الوظيفة، والنحو مع التداول، بما يفتح آفاقا جديدة لفهم الخطاب العربي وتحليل دلالاته في ضوء الاستعمال والسياق.

ولست بخائض غمار موضوعٍ طالما أشبعه الباحثون من القدماء

والمحدثين بالبحث الطويل والدراسة المستفيضة، ولكنني خصصت البحث للخوض في علاقات الإسناد النحوي بالتداولية بوصفها درسا من دروس اللسانيات الجديدة، أي أننا نقف أمام العلاقات الناجمة عن استعمالات الإسناد النحوي في الخطاب اليومي المتداول، وإمكانية تطبيقه في المقاربات التداولية، وهذا ما يشير إليه عنوان البحث.

من هنا فقد استدعت طبيعة البحث لكي يحيط بموضوعات النظرية التداولية أن يكون تقسيمه على محاور خمسة، كانت على وفق الآتي: الإسناد النحوي من وجهة نظر تداولية، والظروف التداولية للإسناد النحوي، والإسناد النحوي والافتراض المسبق، والإسناد النحوي وأفعال الكلام، والإسناد النحوي والإشاريات الشخصية.

وقد أعرضنا عن مفهوم الاستلزام الحواري؛ لعدم استطاعة فصله عن نظرية أفعال الكلام تماشيا مع آراء بعض الباحثين ومنهم العياشي إدواري في كتابه (الاستلزام الحواري في التداول اللساني) ولم نتعرض كذلك للإشاريات الزمانية والمكانية والاجتماعية وإشاريات الخطاب مع علمنا بأهميتها، وإنما اكتفينا بالإشارات الشخصية فقط لمساسها المباشر بالإسناد النحوي.

ولعلي أدرك بأن البحث عاجزٌ عن الوصول إلى غاية المراد في الإحاطة بجوانب هذا الموضوع جميعها؛ لجدته وعدم استقرار مفاهيمه وقلة الخائضين في غماره، فضلا عن تشعبه ودقة موضوعاته، ولكننا حاولنا أن نأخذ من كل طرف بخيط، فإن أخطأنا فالله نسأله المغفرة ولنا أجر المحاولة، وإن أصبنا فهذا هو المبتغى، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الإسناد النحوي نظرة تداولية:

اهتمت النظرية النحوية العربية بالإسناد، وإننا لنجد ذلك واضحا في كتاب سيبويه الذي عقد بابا مستقلا قال فيه: هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منهما بدا[1]؛ لذلك يُعدّ الإسناد درسا نحويا أصيلا لا يجد المتحدث منه بدا – بحسب تعبير

سيبويه- فهو جوهر الجملة العربية وعمادها، وهو بالمفهوم اللغوي يعني الاقتراب والتلاحم بين شيئين يحتاج أحدهما لوجود الآخر يقال: سندت الى الشيء أسند سنودا، واستندت استناداً، وأسندت غيري إسنادا[٢]، والمقصود من الإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به[٣] و هو عند المحدثين «قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة».[٤]

مما لاشك فيه أن فكرة الإسناد في حقيقتها مفهوم نحوي دلالي يختزل الدلالة النحوية، ويذهب إلى التكهن بجميع أبنية الإنجاز الإدراكي المتصلة بالنشاط اللغوي[٥]وهو «من المقولات العامة الكونية التي يجد لها مكانا في جل اللغات الطبيعية، وذلك لاستجابتها لترتيب المعاني في الفكر»[٦]وهذا الترتيب المجرد هو ترتيب في الذهن البشري، فكل مسند إليه محتاج إلى مسند.

أما التداولية فتهدف إلى دراسة اللغة في الاستعمال؛ لذلك هي تبلور الجانب الأكبر والأهم من جوهر علم النص، مما يؤدي إلى حدوث نقلة كبيرة؛ لأن هذا يعنى التحول من دراسة اللغة على سبيل نظامها الافتراضي إلى دراستها في مكانها الطبيعي؛ إذ يستعملها المتكلمون إنتاجا وتلقيا في سياق موقف ما؛ من أجل التفاعل والتواصل[٧]، وهناك تعريفات كثيرة للتداولية[٨]، منها: هي دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية[٩]. وهو تعريف يحاول أن يوضح جوانب التركيب اللغوي على حد قول محمود أحمد نحلة[١٠].

وهذان التعريفان يتناغمان مع موضوع البحث، فإن الإسناد النحوي من وجهة نظر تداولية هو: آلية تواصلية لغوية تخاطبية يجعل فيها المتحدث علاقة بين مادتين لغويتين (مسند ومسند إليه) قاصدا من ذلك أن ينجز فعلا تخاطبيا خاصا، لتفسر قيمتها الدلالية والنحوية، بوساطة السياق والمقام والعلاقات التي تربط المتكلم بالمخاطب، لا في ضوء البنية الصورية وحدها.

ظهرت التداولية في ساحة البحث اللساني المعاصر؛ مهتمة بدراسة اللغة في

مجال استعمالها في المقامات المختلفة، وبأغراض المتكلمين وأحوالهم وكذلك المخاطبين وأحوالهم. وقد كان من أهم ما يشغلها أقطاب العملية التواصلية؛ فتهتم بالمتكلم وما يقصده، وتهتم بحال السامع في مجال الخطاب، وكذلك الظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية، ضمانا لتحقيق التواصلية من جهة، ولتستغلها في الوصول إلى أغراض المتحدث ومقاصده من جهة أخرى، ولا يفوتنا أن نقول: إن كلام العرب الذي يحقق مفهوم التداولية هو ذلك التعبير الذي ينتج عن مجموع الأساليب الخطابية والروابط والأنماط، التي تأتي من المعاني اللغوية بالألفاظ التي ينشئها المتكلم العربي و يعهدها في الاتصال بلسانه ويلقي الخطاب بها في قومه، وأنواع المجال التداولي المتعارف عليها بينهم في استعمال اللغة [١١].

فالتداولية ليس من همها النظر إلى البنية بوصفها مكتفية بذاتها، ولكنها تركز على بعض الأسئلة التي تعرضها للوصول إلى الاستعمال فهي تسأل، من الذي أسند؟ ولمن أسند؟ وما سبب الإسناد؟ وكيف أسند سياقيا؟ ولأي قصد يريده تواصليا؟ للوصول بالضرورة إلى جعله حدثا تواصليا داخل الخطاب بعد أن كان علاقة شكلية، وإذا تتبعنا المحاور الأساس في نظر التداوليين للإسناد النحوي، نجدها في الآتي:

السياق والمقام؛ إذ يتأثر الإسناد بالظروف المحيطة بالخطاب (المتكلم، المخاطب، الزمان، المكان)، وليس مجرد قواعد شكلية. القصدية؛ إذ الغاية من الإسناد هو تحقيق قصد تواصلي، فقولنا (جاءني زيد) (جملة فعلية) تظهر اهتماما بالمعنى قبل المتحدث عنه (المسند إليه)، في سياق الموقف. الإفادة؛ فالإسناد وسيلة لإفادة المخاطب وإيصال المعنى المطلوب له. التركيز على ما يقصده الكلام (الخبر، الطلب، الاستفسار).الوظيفية، ترى التداولية أن بنى النحو (كالإسناد) لها وظائف تداولية محددة، يجب دراستها في إطار الاستعمال الفعلي وليس كوحدات مجردة. التفاعل بين طرفي الخطاب، فالإسناد يقع بين متكلم ومخاطب، ويقف فهمه على اشتراكهما في السياق اللغوي والمعرفي (علم المخاطب).

وقد نظر التداوليون إلى قضية الإسناد النحوي على أنها رسالة قابلة للتغير بحسب استعمالها التداولي، فهي قضية مسلّم بها لا تحتاج منهم إلى وقفة طويلة لزيادة الشرح والتنظير لها، فقد مرّ فان دايك بحكم اختصاصه التداولي على الحد النحوي للإسناد مرورا سريعا عادّا التمييز بين المسند إليه والمسند أمرا مسلّما به أو فكرة بديهية [١٢]، فهو يقول: والفكرة البديهية القائمة على تعيين مثل هذه البنيات في النحو تكمن في أننا نميز في الجملة بين ما حُكم عليه (كالتقرير والإيجاب والسؤال والوعد...) وبين ما حُكم به، وهو تمييز يوازي تقريبا الفرق التقليدي بين الموضوع (المبتدأ) وبين المحمول (الخبر) سواء في الفلسفة أو في المنطق.[١٣]

فهو يتوجه بحديثه إلى بنية ثنائية هي (المسند إليه والمسند) بصفتها خصيصة للجمل ويتعرض إلى إشكالية تعيين المسند إليه، فقد يكون بسيطا نحو: (جون مريض) وقد يكون معقدا نحو: (ورث جون أموالا عظيمة من عمه الذي كان يقيم في استراليا). ومن الغريب أن نجد فان دايك هنا يرى أن لفظ (جون) يؤدي وظيفة الموضوع المسند إليه وسائر الجملة تؤدي وظيفة المسند[١٤]؛ لأن هذا التحليل لا يوافق التحليل النحوي العربي الذي يرى ثنائية العمدة والتوسعة (الفضلة) فالعمدة في جملة فان دايك (ورث جون أموالا عظيمة) ـ وإذ إن الفعل (ورث) متعد فقد تم استبقاء المفعول به (أموالا عظيمة) في العمدة، أما سائر القول (عن عمه...) فهي التوسعة ووظيفتها في النحو العربي (الحالية)[١٥].

يبدو أن فان دايك لم ير حاجة الى حد الإسناد، بل اكتفى بعرض مسائل معرفية أوسع من الحد له، وهي مسائل تندرج في طبقات تحليل العلاقة الإسنادية تداوليا ودلاليا وتركيبيا، وقد ركز نظره على (اتساق الخطاب) فهو يبحث في نحو النص، فمبحث الإسناد عنده من درجة ثانية؛ لأن اندراجه في نحو الجملة أولى، وما اهتمامه به إلا لتضمن النص الجملة[١٦].

أما سيمون ديك فإنه وضع التداول في القالب النحوي نفسه إلى جانب المعجم والدلالة والصرف

والتركيب، وفي هذا فلا يكون التداول والنحو قدرتين مستقلتين ولا قالبين لقدرة واحدة، وإنما هما مجرد مكونين للقالب نفسه على أساس أنهما جانبان مختلفان للملكة نفسها، ويقصد بها الملكة اللغوية.[١٧]

ويرى الدكتور أحمد المتوكل أنّ التيار الوظيفي لا يقرّ بأي فصل بين القدرة النحوية والقدرة التداولية، بل ينظر إليهما بوصفهما قدرة تواصلية واحدة، تتجاوز مجرد الإحاطة بالنسق اللغوي في ذاته، لتشمل معارف أخرى، مثل المعارف السياقية الآنية والمعارف السياقية العامة، وعلى وفق هذا التصور يستدعي المتكلم والمخاطب، في أثناء إنتاج الخطاب أو تأويله، جملة هذه المعارف مجتمعة وإن كان تفعيلها يختلف باختلاف مقام التواصل وملابساته ونمط الخطاب المتحقق، على الرغم من بقاء المعرفة النحوية الصرف في موقع محوري، ولا سيما في مواقف التخاطب العادية.[١٨]

وقد نظرت يمنى العيد إلى الإسناد النحوي على أنه رسالة تتغير بالتداول الخطابي شفهيا كان أو كتابيا فقالت: إن تركيب (أكل الولدُ تفاحة) يفيد حصول فعل الأكل من الولد على التفاحة، غير أن هذا التركيب هو موضوع تداول تخاطبي (شفهي أو كتابي) بين الناس أو بين أبناء المجتمع، ينتقل هذا التركيب من المتكلم إلى المخاطب ومن ثم من المخاطب / المتكلم إلى المتكلم / المخاطب، فيكتسب في هذه العملية المستمرة دلالة إضافية وربما مختلفة، فتتغير الرسالة بالتداول التخاطبي.[١٩]

أما الدكتور مازن الوعر فيرى أن التراكيب في العربية تنقسم على قسمين: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وأن هذا التقسيم لا يقوم على اعتبارات شكلية فحسب، بل يستند إلى أسس براغماتية (تداولية) ووظيفية دقيقة لتحديد المعنى وتوجيهه. كما يذهب إلى أن مفاهيم المسند والمسند إليه والفضلة تشكّل الركيزة الأساس في النظرية اللسانية العربية في دراسة التراكيب، وأن العلاقة التي تنتظم هذه المكوّنات وتؤلف بينها تُعرف بالإسناد[٢٠].

وقد تابع المتوكل شبه الإجماع

القائم في الدراسات اللغوية الحديثة باتجاهيها التداولي والتركيبي على عدِّ المبتدأ وظيفة خارجية والأمر ينطبق كذلك على سيمون ديك ذي المنزع النحوي الوظيفي.[٢١]

واستعرض المتوكل أمثلة تدعم هذا الحكم، إذ يُفاد منها أن المبتدأ لا يشترط من مجانسة الخبر له (الخبر يسميه المتوكل حملا) إلا ما يضمن به عدم خروج الجملة عن النحوية، ومن الأمثلة التي ضربها على ذلك: (الكتاب شرب مؤلفه شاياً).[٢٢]

فهذا المثال يستشهد به المتوكل على فكرة أن المبتدأ لا يخضع لقيود الانتقاء التي يضعها الفعل أو ما يشبهه بالنسبة لموضوعاته والمقصود بالموضوعات المعمولات، غير أن المتأمل يجد ضروبا من التعالق الدلالي بين المبتدأ والخبر فالضمير المتصل في (مؤلفه) يعود على المبتدأ، وفاعل (شرب) دلاليا، ينتمي إلى حقل معجمي يدل على المبتدأ: [مؤلف ← كتاب].[٢٣]

ولو لاحظنا حدود التقاطع في الإسناد بين التداولية والنحو، لوجدنا ذلك في أن لكل منهما اهتمامه الخاص فالأخير يدرس الإسناد بوصفه علاقة تركيبية، ويهتم بالعامل والإعراب، ويركّز على الجمل المعزولة ويفترض ثبات المعنى، أما الإسناد في التداولية فتدرسه بوصفه علاقة تواصلية يهتم بالغاية، والسياق يركّز على الخطاب ويقر بتعدد التأويل.

ويستدرك المتوكل بقوله: غير أن هذا لا يعني أن المبتدأ لا يشكل جزءاً من الجملة ولا يعني أنه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي أية جملة أي مبتدأ بالاستناد إلى مبدأ ورود الخبر بالنسبة لمجال الخطاب، ومبدأ الورود هذا يحتم أن تكون ثمة (بين المبتدأ والجملة التي تليه) علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدأ.[٢٤]من هنا يمكن قراءة آراء المتوكل على وفق الآتي: المبتدأ وظيفة تداولية تتحدد بحسب المقام. يتيح له عد المبتدأ وظيفة تداولية، وقد وصف خصائصه بطريقة أكثر طبيعية؛ إذ إن هذه الخصائص جميعها (معرفيته، وموقعه، وخارجيته، وإعرابه) يمكن أن تفسر انطلاقا من منظور تداولي.

إن وجود علاقة بين المبتدأ والجملة التي تليه تجعل العلاقة منه صالحة.[٢٥]

فالإسناد عملية ذهنية فكرية إدراكية، تبنيه معطيات لغوية وليس لها أن تتحكم فيه، لأن المتحدث هو من يعقد هذا الإسناد بشكله اللغوي ومن حقه أن يتحكم فيه.

الظروف التداولية للإسناد النحوي:

لعلنا لا نبتعد عن جادة الدرس اللساني إذا قلنا إن النظرية التداولية من النظريات اللسانية المناسبة لدراسة الإسناد لما تمتلكه من قواعد محددة وشرائط مخصوصة، يقول طه عبد الرحمن: «لا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي الذي يتميز عن غيره من طرق معالجة المنقول باستناده إلى شرائط مخصوصة، يفضي عدم استيفائها إلى الإضرار بوظائف المجال التداولي، فضلا عن استناده إلى آليات صورية محددة»[٢٦]. فالتداوليات تنطلق في معالجتها للإسناد عبر إظهار ما يصاحبه من ظروف، وهذا عنصر مهم في تعليل العلاقات الإسنادية وتحديد قيمها التواصلية والدلالية؛ إذ لا يُنظر إلى الإسناد بوصفه علاقة صورية نحوية فقط تقوم بين المسند والمسند إليه داخل بنية لغوية مغلقة، بل تتعامل معه بوصفه حدثا تواصليا يتحقق في مقام استعمالي معين، فالمعنى الإسنادي لا يُستكمل بمجرد سلامة التركيب، وإنما يتشكل في ضوء معطيات خارجية، أهمها حال المتكلم، وغاياته التداولية، ومكانة المخاطَب، والسياق، والظروف المكانية والزمانية، والمرجعية الفكرية المشتركة بين أطراف الخطاب. ومن بعد ذلك، فإن تغيّر هذه المعطيات يؤدي إلى تغيّر القيمة الدلالية للإسناد، على الرغم من ثبات صورته التركيبية. وبذلك تظهر التداولية الإسناد علاقة غير ثابتة، علاقة دينامية تتلون بوظائفها الإنجازية والتأثيرية، وتتحدد فاعليتها بانسجام البنية النحوية مع مقتضيات السياق والمقام في الاستعمال، وهو ما يفتح أفقا أوسع لإعادة قراءة الإسناد النحوي في الاستعمال اللغوي.

ولا شك في أن الدرس التداولي يهتم بالمنجز اللغوي في التواصل وليس بمعزل عنه؛ لأن اللغة لا تؤدي وظيفتها

إلا فيه، فليست وظائفها مجردة، وبما أن المنطوق اللغوي يحدث في سياقات اجتماعية مختلفة فمن المهم معرفة تأثير هذه السياقات في نظام الخطاب المنجز ومراعاة السياق من جهة، وتحليله في ذهن المتكلم من جهة أخرى، ولا أعتقد بأن ذلك بالأمر الهين اليسير لأهميته ودقته.

تقول الدكتورة هاجر مدقن إن التداولية هي «دراسة اللغة في الاستعمال، أو في التواصل، ذلك أن صناعة المعنى تتمظهر في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد(مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما»[٢٧].

إن المتلقي أهم عنصر يشكل بنية النص، واختيار علاماته اللغوية المناسبة، فإنك تجد المتلقي يفرض على المتكلم سيطرته ويقيده بالتلفظ بألفاظ على شكل مخصوص؛ لأن الكلام موجه إليه وعليه لابد على المتكلم من أن يراعي أحوال المتلقين وظروفهم وهذا ما صرح به أحمد شاهين بقوله: يدل على أن المخاطب حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، وهو ما يفرض عليه اختيار العلامات اللغوية المناسبة لخطابه، وتدرجها بحسب ما يحدث بين طرفي الخطاب من علاقة[٢٨].

يبدو أن هناك بعض القوانين النحوية لا تتحدد بصورة صحيحة إلا إذا أشرنا إلى الظروف التداولية التي ترافقها، وهذا لا يختلف عليه اثنان.[٢٩]

فتصور التداولية للإسناد لا ينفصل عن الرؤية النحوية التراثية، بل يمكن القول إنها تُعيد تفعيل ما كان كامنا فيها ضمن أفق تفسيري أوسع. فقد نظر النحاة العرب الأوائل رحمهم الله إلى الإسناد بوصفه علاقة جوهرية تقوم عليها الجمل، وعدّوه أساس الإفادة وتحقق المعنى، وهو ما يتجلّى في قولهم إن الكلام (ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها). فالإفادة هنا ليست صفة شكلية، بل نتيجة تحقق الإسناد بين المسند والمسند إليه في مقام يُنتج فائدة تامة. غير أن النحو التراثي بحكم طبيعته التقعيدية انشغل بالبنية الإسنادية من حيث الصحة والإعراب، مع إبقاء ظروف المقام في حيّز الإشارات المتفرقة، كما نجده في حديثهم

عن الحال، والقرائن المحيطة بالنص، ومراعاة مقتضى الحال، وغيرها.

فالإسناد لا يفهم منعزلا عن الأثر الذي يراد إحداثه في السامع، وكذلك لا يغيب بشكل من الأشكال قصد المتكلم.

ومن هنا تأتي التداولية لتوسّع هذا الأفق، إذ تنقل الإسناد من كونه علاقة نحوية داخلية إلى جعله فعلا تداوليا مرتبطا بشروط الاستعمال، فهي تؤكد أن قيمة الإسناد لا تُستمد من مجرد قيام العلاقة بين ركني الجملة، بل من الظروف اللغوية الأخرى المصاحبة له، مثل حال المتكلم والمخاطب، والسياق المكاني والزماني، والمعرفة الإدراكية المشتركة، وما يترتب على ذلك من وظائف تأثيرية وإنجازية. وبذلك فإن التداولية لا تهدم التصور للإسناد تراثيا، وإنما تُعيد قراءته بوصفه بنية تواصلية، كانت إرهاصاتها حاضرة في الفكر النحوي والإدراك البلاغي العربي، وإن لم تُصَغ آنذاك في إطار مستقر نظريا.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن التداولية تمثل امتدادا تفسيريا للرؤية النحوية التراثية، تُخرج الإسناد من حيّز التقعيد الصوري إلى فضاء الاستعمال، وتكشف عن طاقاته التواصلية والدلالية التي أدركها علماء النحو والبلاغة، وعالجتها التداولية بشكل أكثر شمولا ضمن منهج وصفي، فمثلا حينما نقول هذه الجملة: (الجوُّ حارٌ) وهي جملة خبرية تكونت من مسند ومسند إليه، أو من مبتدأ وخبر، فلا يمكن أن نفهم الجملة على بساطتها، إلا إذا أدركنا الظروف المحيطة بها، وفي أي سياق قيلت؟ هل قيلت في مكان لا نستطيع أن نعرف ظروفه مثلا؟ أم قيلت ونحن في غرفة مزدحمة الشبابيك مغلقة؟ أم قيلت بعد حديث سابق مع متكلم حول مكان ما قال بأنه بارد؟ أم قيلت في موقف سياقي مشحون بالجدل والسياسة وغيرها؟ أو... أو...، فلا يمكن والحال هذه أن ندرك المعنى الحقيقي لهذه الجملة إلا بمعرفة ظروف السياق الذي قيلت فيه.[٣٠]

فالمتدبر في النحو العربي يلتمس أن اهتمامه لم يكن منصبا على دراسة التركيب بقدر ما يجنح إلى دراسة أحوال الاستعمال، فلا شك في أنه اهتم بمسائل

ارتبطت بالمتكلم بوصفه منتجا لنص ما، ومن هذه الظروف التداولية التي تحيط بالإسناد النحوي القدرة اللغوية، فقد يحصر التوجه غير الوظيفي القدرة في المعرفة اللغوية الصرف أي: المستويات التي تشكل بنية اللغة في قواعدها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهذه القدرة عند أصحاب هذا التوجه هي موضوع الدرس اللغوي... وهؤلاء يتصورون أن القدرة التداولية ليس لها أي تأثير على الأولى وأقصد بذلك القدرة اللغوية [٣١].

أما التوجه الوظيفي فيرى عدم انحصار القدرة اللغوية في المعرفة اللغوية الصرف، بل تتعداها إلى كيفية استثمار هذه المعرفة لغرض خدمة السياق في تواصلية مقصودة، أو بعبارة أخرى إنها قدرة تواصلية تنضوي تحتها معارف أخرى يستدعيها المتكلم عند إنتاجه ألفاظ لغته، مضيفا إلى ذلك معرفة النسق اللغوي في حد ذاته. [٣٢]

إن التداولية تكشف الإسناد من حيث بعده التفاعلي؛ إذ لا يقاس بسلامته النحوية فقط، بل بأثره في علاقة المتكلمين وتغير أحوالهم، فالفكر التداولي يعول بشكل أساس على فهم السياق بوصفه المحور الذي يحدد الدلالة المقصودة ومعناها المراد، فهو يقوم بإيضاح كيف أن التفاعل بين الأفراد عبر اللغة لا يمكن أن يفهم فقط من القواعد اللغوية أو المعاني المباشرة، بل يجب أن يفهم من وظيفة السياق الاجتماعي والنصي والمقاصد غير المباشرة التي تستنبط من التفاعل بين السامع والمتكلم، وهذا يشمل: الإيماءات والإشارات غير اللفظية والافتراضات والتوقعات المبدئية، ففي الفكر التداولي يعد المتحدث والمستمع طرفين يعملان معا لفهم الدلالة، وقد يتطلب الأمر تعديل الحديث أو إجراء تغيير ما بناء على ردود الأفعال الآنية.

هذا بطبيعة الحال يُعدّ مفهوما يبين موقف المتكلم مما يورده، وتأتي أهميته من كونه واحدا من العناصر المكونة للجملة، ولفهم هذا الأمر جيدا علينا أن ندرك أن حمولة الجملة اللغوية عادة تتشكل من ثلاثة عناصر أساس: أولا: فحواها القضوي، وثانيا: القصد من إنتاجها (إخبار أو استفهام أو أمر

أو غير ذلك)، وثالثا: موقف المتكلم من الفحوى القضوي[٣٣]، وهذا الأخير هو المتعلق بحال المخاطب.

وقد ركزت التداولية على جوانب أخرى من الظروف المحيطة بالخطاب، وهي ظروف ترتبط بالسياق وتتعلق بالمقام أكثر مما تتعلق بالتركيب اللغوي[٣٤]. فقد ذهب أصحاب النظرية التداولية إلى أن فهم الجمل الإسنادية يقتضي استحضار عناصر سياقية، في مقدمتها قواعد اللياقة التي تضبط العلاقة بين المتخاطبين، والتوجيهات التي تمنح الإسناد بعده الإجرائي، والتعهدات التي تحوّل الإسناد إلى التزام اجتماعي، فضلا عن المعينات التي توجه عملية التأويل، وبذلك يغدو الإسناد بنية تداولية دلالية لا مجرد علاقة نحوية فحسب.

الإسناد النحوي والافتراض المسبق:

إن عنصر المعرفة المشتركة في الوحدة الإسنادية له أثر مهم لدى (المتكلم والمخاطب)؛ إذ يساعد الأول على التعبير عن غاياته ومقاصده ويعين الثاني على إدراك المعاني التي يريدها المرسل، ولا تكاد تخلو الوحدة الإسنادية من عنصر الافتراض المسبق[٣٥] وخاصة عند إضافة المقيدات إلى الوحدة الإسنادية؛ فالمثال (أصبح الجو جميلا) يرسم صورة ذهنية عند المخاطب (إن الجو لم يكن صافيا) فحدث التغير في الجو، والمقيد (أصبح) الذي كشف ذلك الإدراك في تصوره الذهني[٣٦].

إن الافتراض المسبق شيء يفترضه المتكلم قبل التفوه بالكلام، أي إنه موجود في الإدراك الذهني عند المتكلمين وليس في الجمل[٣٧]، وعلى وفق الاصطلاح التداولي يعامل الافتراض المسبق في كثير من المناقشات بوصفه مفهومًا على أنه علاقة بين افتراضين[٣٨].

فإذا قلنا إن الجملة الأولى: (دار خالد جميلة) تتضمن الافتراض (س)

فإن الجملة الثانية: (خالد لديه دار) تتضمن الافتراض (ص).

وإننا إذا أنشأنا تضادا للجملة الأولى بنفيها، فإن علاقة الافتراض المسبق لا تتغير، أي إن الافتراض في الثانية يبقى نفسه افتراضا مسبقا، فلو قلنا:

(دار خالد غير جميلة) ← الافتراض

(س)

فإن (خالد لديه دار) ← الافتراض (ص) يبقى على حاله.[٣٩]

وبمقاربة الافتراضين السابقين في الجملتين آنفتي الذكر مع المفهوم اللغوي للإسناد يمكن لنا أن نخرج بالخطاطة الآتية:

الجملة الأولى: دار خالد ← جميلة ← الافتراض (س)

مسنـــد إليه ← مسند

الجملة الثانية: خالد ← لديه دار ← الافتراض (ص)

مسند إليه ← مسنـــد

وإذا أمر رجل: بغلق نافذة ما، فمن المفترض أن تكون النافذة مفتوحة، وأن هناك ما يدعو الى إغلاقها، وأن المخاطب له القدرة على الحركة، وتنفيذ ما طلب منه، وأن المتكلم في منزلة الآمر، وكل ذلك مرتبط بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب؛[٤٠] لأن التداولية تنظر إلى الافتراض المسبق بوصفه عنصرا سياقيا لا ينفصل عن الإسناد، وهو في حقيقته وسيلة للتأويل وتوجيه الفهم فهي أرضية مشتركة مسلم بها لدى كل أطراف الحديث[٤١].

ففي حال أدركنا أن متضمنات القول هي من أظهر المفاهيم التداولية وأنها مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد كثير من الظواهر المتعلقة بجوانب خفية ضمنية، من قوانين الخطاب تحكمها ظروف الخطاب العامة... فإن الافتراض المسبق يعد من أهم هذه المفاهيم، وهو أنه في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من افتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تمثل هذه المعطيات والافتراضات الخلفية الضرورية للتواصلية لتحقيق النجاح في العملية الخطابية، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة، ففي الملفوظين: (١) أغلق النافذة (٢) لا تغلق النافذة، نجد في كليهما خلفية افتراض مسبق مضمونها أن النافذة مفتوحة[٤٢]، وهذه الخلفية لم يصبها التغيير في حال النفي، بل بقيت على حالها. فالتداولية تعد الافتراض المسبق شرطا لنجاح الإسناد، فلربما يفشل الإسناد تواصليا إذا لم يشترك المخاطَب في الافتراضات المسبقة التي يقوم عليها الحكم.

وقديما وضح سيبويه أن المبتدأ هو ما ينبغي أن يكون معروفا عند المخاطب وأن الخبر هو ما ينبغي أن يكون متوقعا أو منتظرا عنده ليكتمل المعنى المقصود، فإن كان المبتدأ معرفة لكنها ملبسة على المخاطب لجأ المتكلم إلى وصفها، وهذا هو المنهج الافتراضي الذي به تستقيم الجملة العربية ويفهم معناها.

وقد أقر التداوليون بأن لأي خطاب رصيداً من المعطيات والافتراضات المسبقة (يضم معلومات) مستمدة من الجزء المكتمل من الخطاب نفسه أو من المعرفة العامة، وسياق الحال[٤٣] وضمن رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأي خطاب، توجد مجموعة من المسلمات الخطابية.[٤٤] والمعطيات المسلّمة هي تلك المعطيات التي يعدها المتكلم من الأمور التي يمكن الحصول عليها، إما بالإحالة إلى ما سبق من النص أو بالعودة إلى السياق أو المقام.[٤٥]

وتشير أداة التعريف إلى ما يسمى بالمعلومات السابقة، بينما تؤدي أداة التنكير وظيفة الإشارة إلى معلومات لاحقة، أي إلى وحدات لغوية، لم يوضحها المتكلم بعد، فحين نقول:

ـ كان في قديم الزمان فتاة..(إشارة إلى معلومة لاحقة يتوقع السامع أن يخبر بها).

ـ كانت الفتاة جميلة ومتواضعة. (إشارة إلى معلومة سابقة).

لذلك فإن المتلقي يبني فهمه لمعنى معين على ترتيب السياق.[٤٦]

فالتعريف يعتمد على ما يفترضه المتكلم من علم السامع بالأمر، والتنكير على الضد من ذلك فهي أمور لا يعرف السامع عنها شيئا، أو لا يعرف أي أمر منها يراد بين أمور كثيرة... وقد لا تكون معروفة عند المتكلم أيضا.[٤٧]

وقد اهتم النحاة القدماء بشروط إنتاج الخطاب وتلقيه، ودفعهم هذا الأمر إلى الاحتفاء بقطبي العملية الكلامية، ولعل من مظاهر هذا الاحتفاء العناية الكبيرة بمقاصد المتكلمين وأغراضهم فالمطلع على نتاجهم المعرفي لا يحتاج إلى كبير عناء ليكشف مدى تنبههم لأثر المعنى في كيفية إنشاء النصوص الخطابية وفهمها، فقد جعلوا تعريف الشيء أو تنكيره محكوما بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والسامع، فإذا قدر علمه بالشيء

استعمله معرفة، وإذا قدر جهله به استعمله نكرة.[٤٨] فالمنكر لا يحيل إلا على معطيات معجمية أو لغوية مخزنة في ذهن السامع، أما المعرف فإنه يحيل أحيانا على المعطيات المعجمية واللغوية، وأحيانا على معطيات تخص أفراداً معينين، للسامع سابق معرفة بهم.[٤٩] ولذلك نجد سيبويه يراعي ما لدى المتلقي من معرفة يشارك فيها المرسل، فحث هذا الأخير على أن يبدأ كلامه بما هو معلوم عند المتلقي، فيبدأ بالمعرفة دون النكرة، حتى يهيئ المتلقي لتلقي الحدث الجديد الذي يريده...[٥٠].

الإسناد النحوي وأفعال الكلام:

مما لا شك فيه أن العلاقة وثيقة بين مستويات التحليل اللغوي، وكذا الأمر في اللسانيات التداولية، فقد ذكر فان دايك، أن المستوى التداولي ينبني على المستوى التركيبي، وأن تقسيم الجملة على مسند إليه ومسند هو تقسيم وظيفي تداولي[٥١]، وعول عليه كثيرا في تقسيمه للقول، فإذا كان الإسناد بطرفيه يختزل الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فهو يختزل مختلف أنواع الإنجازات التي تتحقق فيها الجملة، بل يختزل مختلف أنواع الإنجاز الكلامي أيا كان، لأن علماء النحو يذهبون إلى وجوب تقدير الإسناد؛ إذا لم يظهر في مستوى الإنجاز كالنداء مثلا، ولكن ما طبيعة الفائدة التي تحصل بالإسناد؟ أهي الفائدة التي يقتضيها حسن التواصل بين المتكلم والمخاطب عموما؟ أم هي أمر أدق من ذلك، بحيث يحسن البحث عما يجسمها في مستوى البنية؟ وهنا تقوم التداولية على نظرية الفعل الكلامي التي عرفها العلماء العرب القدامى وناقشوها في معهود خطابهم، واهتموا بمظاهر لغوية انبثقت من سياقات الاستعمال اللغوي الحاصلة في مستوى التخاطب، وعني بها اللغويون وعلماء البلاغة وغيرهم، فقد ذهب نحاتنا الأوائل إلى «أن الكلام لا ينعقد إلا بالإسناد الأصلي أو بتسمية تامة بين طرفين أحدهما المسند إليه والآخر المسند»[٥٢]. ومن منظور تداولي نجد كل إسناد ينجز فعلا كلاميا (توبيخا أو تقريرا أو تهديدا أو تعظيما أو تعريضا)، مثل قولنا: (أنتَ رجلٌ) قد تكون: مدحا، أو توبيخا، أو تثبيتا للهوية، أو بحسب

السياق.

وفي ذلك يقول الرضي الاسترابادي: الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته... ولا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم[٥٣].

وبمقاربة هذا المفهوم مع المفهوم التداولي نجد أن ما يقصده علماء النحو بالكلام الذي يقوم على مجرد الإسناد أو نسبة المسند إلى المسند إليه هو عين ما يقصده أوستن بالفعل اللفظي، ويقصده سيرل بالفعل القضوي[٥٤]؛ إذ أدرك أوستن أن الفعل اللفظي لا ينعقد الكلام إلا به وأن الفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعا فمنها ما لا تأثير له في المخاطب أو السامع، من ثم كان عنده الفعل الإنجازي أهمها جميعا حتى أصبح لب هذه النظرية عنده فوجه همه إليه...[٥٥].

أما سيرل فقد قام بتعديل التقسيم الذي قسمه أوستن للأفعال الكلامية فجعله على أربعة أقسام أبقى منها على القسمين التأثيري والإنجازي، لكنه جعل القسم الأول وهو الفعل اللفظي على قسمين: أحدهما: الفعل النطقي ويشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية، والثاني: الفعل القضوي ويشمل المتحدث عنه أو المرجع والمتحدث به أو الخبر، ونص على أن الفعل القضوي لا يقع وحده بل يُستعمل دائما مع فعل إنجازي في إطار كلامي مركب[٥٦].

تأسيسا على ما تقدم فإن الفعل الكلامي أصبح نواة مركزية في كثير من المصنفات التداولية وفحواه أن كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي تأثيري إنجازي، وفضلا عن ذلك يعد نشاطا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية... ومن ثم فهو فعلٌ يطمح أن يكون تأثيريا، أي يطمح أن يكون ذا أثر في المخاطب مؤسساتيا أو اجتماعيا ومن ثم إنجاز شيء ما[٥٧]، وهذا هو جوهر العملية الإسنادية.

وقد أشار فان دايك إلى العلاقة بين النحو والبلاغة، وبين النحو والتداولية، بقوله: إن صياغة القواعد التداولية التي تؤخذ من علم النحو تعني أن هذا النحو ينبغي أن يفسر القدرة على استعمال الألفاظ والعبارات في بعض المواقف التواصلية استعمالا مطابقا، وتسمى هذه القدرة بـ(الكفاءة

التواصلية) وليس القدرة فقط على تركيب الألفاظ والعبارات الصحيحة نحويا[٥٨].

من هنا أطلق أوستن مصطلح الأفعال الإنجازية التي تتميز بأنها تستعمل لإنجاز فعل ما (كالتسمية والاعتذار والترحيب...إلخ)، فهي لا توصف بالصدق أو الكذب بل تكون موفقة أو خائبة إذا راعى المتكلم شروط أدائها وكان أهلا لفعلها فقول: (فُتحت الجلسة) لا تكون له فاعلية إلا إذا صدر من شخص مؤهل ـ كالقاضي مثلا أو من ينوب عنه، إذ يؤدي إهمال الشروط إلى فشل الفعل الإنجازي.[٥٩]

يبين أوستن أن الفعل الكلامي مركب من ثلاثة أفعال تؤدى في وقت التلفظ بالفعل وهي: (١ـ فعل القول، ٢ـ فعل متضمن في القول، ٣ـ فعل ناتج عن القول)، فهي ليست أفعالا ثلاثة يستطيع المتكلم أن يؤديها واحدا تلو الآخر بل هي جوانب لفعل واحد[٦٠]، والنوع الثاني (الفعل المتضمن في القول) هو الفعل الإنجازي الحقيقي؛ إذ إنه حدث ينجز بقول ما وهذا القسم هو المقصود من نظرية الأفعال الكلامية برمتها[٦١].

ونستطيع مقاربة مفهوم نظرية أفعال الكلام[٦٢] إلى الإسناد النحوي باستعمال الجمل الفعلية واختيار الأصلح من أفعالها لينطبق ومفهوم هذه النظرية ولا سيما الفعل الإنجازي المتضمن في القول، فقول المعلم لتلاميذه: (بدأ الدرسُ)، هي جملة فعلية إسنادية أصلية أسند الفعل فيها إلى الفاعل، فإن الفعل (بدأ) فيها هو فعلٌ إنجازي متضمن في القول لأن شرط الأهلية متوافر في قائله وهو المعلم.

فضلا عن ذلك فإننا يمكن أن نعد هذه الجملة الفعلية المتحقق فيها الإسناد (بدأ الدرسُ) وشبيهاتها من الجمل المستوفية للغرض التخاطبي والمتحصل فيها الأثر المنتظر على حد تعبير سيرل الذي قال: عندما أتكلم فأنا أريد إيصال بعض المقاصد إلى المخاطب بدعوته إلى التعرف على ما أريد من توصيل تلك الأشياء بالذات وأتحصل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة الغرض عندي من تقديم هذا الأثر له

وما أن يتعرف المخاطب على ما أريد من غرض أطلب الحصول عليه حتى تتحقق النتيجة عموما،[٦٣] وما ذاك إلا لأن الغرض متحقق في توخي الأثر المطلوب وهو التأثير في المخاطَب، وإفهامه المعنى المقصود.

وقد وجد جون سيرل علاقة وطيدة بين الجمل الإسنادية الفعلية، فقام بتقسيم أفعال الكلام على طبقات خمسة هي: أفعال تمثيلية: هي التي تلزم المتكلم بصدق القضية المراد الحديث عنها في حال إخباره عن واقعة معينة وتقريرها كأن يقول: (يهطل المطرُ). أفعال توجيهية: تمثل محاولة المتكلم جذب المستمع للامتثال لمحتوى خطابه كأفعال الطلب والأوامر كأن يقول: (أعطني خبزاً).أفعال التزامية: تلزم المتكلم للنهوض بسلسلة من الأفعال الملزمة كالوعد مثلاً (أعدُ... أتعهدُ) وغيرهما.أفعال تعبيرية: هي الأفعال التي تشير إلى حالة نفسية للمتكلم، ومن أمثلتها: الاعتذار والشكر والتهنئة والترحيب وغيرها، كقوله: (أشكرك على تسديدك المبلغ).أفعال إعلانية: تحدث تغيرات فورية في نمط الأحداث العرفية، التي غالبا ما تعوّل على طقوس اجتماعية تتسم بالإطالة، ومن أمثلتها: أفعال إعلان الحرب وطقوس التنصير والزواج والحرمان وأفعال الطرد والإقالة من العمل، فمثلاً: عندما يعلن زعيم (أعلنت الحرب) فهو يريد بهذا العمل إعلان القتال، وإعلانه هذا يغيّر الواقع ويفرض وضعا جديدا.[٦٤]

وبهذا لا نحتاج إلى إثبات كون الجمل الفعلية المستشهد بها في التقسيم آنف الذكر لأفعال الكلام هي جمل إسنادية، مرة يكون فيها الإسناد أصليا لوجود المسند والمسند إليه كما في جملة: يهطلُ المطرُ، فالفعل (يهطل) مسند والفاعل (المطر) مسند إليه والعلاقة بينهما هي علاقة إسنادية، ومرةً أخرى يكون الإسناد في تلك الجمل تبعيا والعلاقة إنشائية لافتراض الفاعل محذوفًا وجوباً ـ على رأي نحاتنا القدماء ـ كالأفعال التوجيهية المشتملة على الأوامر كما في جملة: أعطني خبزاً.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن مفهوم الصدق والكذب الذي

ينطبق على الجمل الوصفية ـ على حد تعبير أوستن ـ هو بحد ذاته ينطبق على الجمل الاسمية ذات الإسناد الأصلي مثل: الشمسُ طالعةٌ، فقد أكد أوستن أن معيار (الصدق و الكذب) يشمل الجمل الوصفية فقط فهي صادقة إن كانت المطابقة حاصلة بينها وبين ما تصفه وكاذبة إن كانت غير ذلك.[٦٥]

فالناطق بالجملة الوصفية عند أوستن يقول قولا فحسب، على حين إن الناطق بالجملة الإنجازية ينتج قولا وفعلا في الوقت نفسه، لأن الجمل الإنجازية تخضع لمعيار (النجاح والفشل) ومثالها: أنتِ طالق.[٦٦]

وقد يجرنا هذا الرأي إلى القول إن الجمل الإنجازية هي الأخرى يمكن مقاربتها تداوليا إلى الدرس النحوي العربي، إذا نظرنا إليها بوصفها جملا يرتبط ركناها بعلاقة الإسناد، كما في المثال: أنتِ طالق، وهي جملة اسمية، وجملة: انتهى الوقتُ (جملة يصرح بها المدرس عند نهاية الوقت المخصص للامتحان)، وهي جملة فعلية، وغيرهما كثير.

وهذا ما يجعل النحو يكتسب مسحة تداولية على حد تعبير فان دايك؛ إذ يرى أن النحو على قسمين: قسم ضيق لا يتجاوز علم التراكيب، وقسم واسع يندرج فيه المكون التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية، وكذلك علم السيمانطيقا الكلي[٦٧].

الإسناد النحوي والإشاريات الشخصية:

الإسناد النحوي يعد العمود الفقري للجملة العربية كما مربنا، إذ يربط المسند بالمسند إليه في علاقة تُنشئ المعنى وتُحدِّد جهة الحكم؛ غير أنّ هذه العلاقة في كثير من تجلياتها، لا تُفهم فهما واضحا إذا اقتُصِر فيها على البنية التركيبية، بل تتداخل معها عناصر إشارية، وفي مقدمتها الإشاريات الشخصية التي تُحيل إلى أطراف الخطاب.

ولا يقتصر الإسناد على الربط بين عنصرين نحويين، بل ينطوي – في كثير من صوره – على تعيين شخصي للمسند إليه، ويتجلى ذلك بوضوح في: الجمل الفعلية المسندة إلى ضمير متصل مثل: كتبتُ، كتبنا، كتبتَ، والإسناد هنا متحقق نحويا لكن تحديد المسند إليه لا يتحقق إلا

عبر الإشارة الشخصية المرتبطة بالمتكلم أو المخاطب؛ إذ تحدد هوية الأطراف الفاعلة في عملية التواصل.

إن الإشاريات التي تذكرها التداولية، مثل أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضمائر، وظروف الزمان والمكان في النحو العربي، وهي من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، لذلك فقد كان سيبويه يطلق عليها المبهمات.[٦٨] وهي المحددات عند جان كوهن[٦٩]،إلا أنها عامل مهم في تكوين بنية الخطاب فلها أثر كبير في الإحالة إلى معطيات الخطاب وأحداثه العامة[٧٠].

ولعلّ من أوضح العناصر الإشارية الدالة على شخص هي ضمائر الحاضر والمقصود بها الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم وحده مثل: (أنا) المتكلم ومعه غيره مثل: نحن والضمائر الدالة على المخاطب مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا، وضمائر الحاضر هي عناصر إشارية؛ لأن مرجعها يعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستعمل فيه، وليس من شك في أن الضمير (أنا وأنت) ونحوهما له دلالة في ذاته على المتكلم أو المخاطب لكن السياق ضروري لمعرفة من المتكلم أو المخاطب الذي يحيل عليه الضمير أنا وأنت، أما ضمير الغائب فيدخل في الإشاريات إذا كان حرا، أي لا يعرف مرجعه من سياق التركيب اللغوي فإذا عرف مرجعه من السياق التركيبي اللغوي خرج من الإشاريات.[٧١]

لا يخالجنا الشك في أن النحو بمفهومه التداولي الواسع يراعي الجانب الاستعمالي في التراكيب، كما أنه يمكّن مستعمل اللغة من إيجاد تعليل لعدد كبير من ضروب التعميم في الجمل أو الخطاب، في حدود الإطار النحوي نفسه[٧٢]. لذلك وضع التداوليون مجموعة من الشروط الوظيفية لكل من المسند والمسند إليه، منها أن المسند إليه يمثل المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب)، وأن المسند يمثل المعلومات الجديدة التي يريد المتكلم إضافتها إلى الرصيد المشترك وتتجلى هذه الخاصية في المسند إليه بأن يكون معرفا في البنية والتركيب[٧٣].

ولأن هذه الضمائر هي ظواهر لسانية تؤثر في إنجاز العملية التواصلية؛ فإنها في هذه الحال ستصبح فواعل مجردة إذا عزلت عن مرجعيتها التي تمنحها بعدها التداولي داخل النص والخطاب الذي ترد فيه، ولذا فإن أي إشارة إليها تتطلب البحث عن مرجعيتها؛ إذ إن مجرد التلفظ بها يعطي للعملية التواصلية بعدا تداوليا لما يوجد بين المتخاطبين من خبرات خاصة تحيل إلى الأبعاد الأيديولوجية والثقافية والاجتماعية التي تعد قواسم مشتركة بينهما.[٧٤]

ولأن ضمائر الحاضر عناصر إشارية دائما؛ لأن مرجعها يعتمد اعتمادا تاما على السياق، وأن الدراسات التداولية توجهت نحو السياق للكشف عن مجموعة القوانين العامة التي تتحكم بتحديد دلالة المنطوق سياقيا[٧٥]، وأن علاقة الإسناد هي من القرائن المعنوية المرتبطة بالعلاقات السياقية[٧٦]، فإن هذه الضمائر أو ما تسمى عند التداوليين بالإشاريات ترتبط بقرينة الإسناد.

ففي الجملة الآتية: (أنتَ شاعرٌ) يُعرب الضمير (أنت) ـ وهو من الإشاريات الشخصية ـ على أنه ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ويعرب الاسم (شاعرٌ) خبراً للمبتدأ، والعلاقة الرابطة بينهما هي علاقة إسنادية اكتسبت بعدها التداولي من معرفة السياق الذي دلّ عليه وجود القرينة المعنوية المتمثلة بالإسناد، فضلاً عن وجود خبرات التواصل بين المتخاطبين.

وتشمل الإشاريات الشخصية: ضمائر المتكلم، والمخاطب، والغائب، فهذه الضمائر عناصر إشارية، أو أشكال لسانية لها محتوى فارغ من الناحية المرجعية، وليس من الناحية الدلالية، ومن ثم فهي تتناسب مع كل متكلم، ولا تدل على معنى في ذاتها، ولا تدل على شيء بعينه إلا بضميمة المرجع، فضلا عن تحقيق الحضور المكاني، ويحمل الضمير وظيفتين أساسيتين هما: رفع الالتباس عمن أسند إليه الحدث اللغوي، والاختصار في الخطاب بحضور من يرجع إليه الضمير حضورا ذهنيا أو واقعيا، وتعيين المتكلم والمخاطب، وعدم التكرار[٧٧] مثل: (أنا نعسان) فالسياق ومعطياته هما اللذان يحددان إحالة الضمير (أنا).

ولا بد في الإحالة من تحقق شرط الصدق فلو قالت امرأة: (أنا أم نابليون) فليس بكاف أن يكون مرجع الضمير هو تلك المرأة بل لا بد من التحقق من مطابقة المرجع للواقع، بأن تكون هذه المرأة هي أم نابليون فعلا، وأن تكون الجملة قيلت في الظروف التاريخية المناسبة.[٧٨]

وقد ينشأ نوع من أنواع اللبس في استعمال الضمائر ولا سيما في حال تعدد الأشخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد في إحالات الضمائر ووقوع اللبس، كما في المثال:

دخل خالد القاعة فرأى بكرا جالسا ورآه بكر فابتسم له وصافحهُ

فإن إحالة الضمير في (ابتسم) و(صافحه) فيها نوع من اللبس في أنها يمكن أن تعود على خالد أو على بكر،[٧٩] مَن منهما الذي ابتسم؟ ومن منهما الذي صافح؟، فحدوث اللبس هنا ناجمٌ عن عدم تحقق الإسناد؛ لتعدد الأشخاص المؤدي إلى تعدد إحالات الضمائر، وهذا سيؤدي إلى تعدد الاحتمالات التي من الممكن أن تكون على وفق الآتي:

ـ ابتسم خالدٌ لبكر ـ ابتسم بكرٌ لخالد ـ صافح خالدٌ بكراً ـ صافح بكرٌ خالداً

وهنا كان للإسناد أثر مهم في تحقيق الفائدة التي يحسن السكوت عليها ـ على رأي نحاتنا القدماء ـ، فبوجوده نأمن اللبس ويتحقق التواصل الذي هو دعامة من دعائم التداولية.

الخاتمة ونتائج البحث

إن من أولويات التداولية الاهتمام بتحديد مكونات القدرة التواصلية للجمل الإسنادية، وهي تقوم على اللغة في الاستعمال، والنحو العربي قام على استقراء كلام العرب، وهو الاستعمال الفعلي للغة ومنه استطاع استخلاص القواعد من السياقات الواقعية.

يركز التوجه التداولي على الظروف المحيطة بالنص اللغوي ومعهود الخطاب، وما يحيط بالجمل الإسنادية المشتملة على صحة التعبير والمتعلقة بالسياق ومقاصد المتكلمين ومسوغات الاستعمال.

بيان كيف تُعاد قراءة الإسناد بوصفه فعلا تواصليّا لا علاقة تركيبية فقط، يمكن تفسير خصائص الجمل الإسنادية انطلاقا من منظور تداولي.

الجمع بين مفهوم تراثي مركزي (الإسناد النحوي) واتجاه لساني معاصر (التداولية) يتيح لنا إعادة قراءة النحو العربي من منظور تداولي يتجاوز النظرة الشكلية.

لم يكن استعمال العناصر الإشارية التي أطلق عليها (سيبويه) المبهمات اعتباطيا فقد كان موفقا كل التوفيق بهذه التسمية، مقصورا على وظيفتها الدلالية، فهي تتحول في الإسناد النحوي إلى وظيفة تداولية تظهرها العلاقة الرابطة بينها وبين أخبارها في الجملة بوصفها مؤشرا على القصد، الذي يؤطره السياق.

لم يكن التراث النحوي العربي بمعزل عن الفكر النحوي اللساني، فقد استطاع إن يحيط بقضايا التداولية، إن لم نقل كلها على وجه الدقة، فما عرضه القدماء يوحي بقدر مشترك من الضرورة التواصلية للغة، وهو غير بعيد عما جاءت به التداولية الغربية.

الهوامش:

١- ينظر: الكتاب ـ سيبويه ـ ١/ ٢٣.

٢- ينظر: معجم مقاييس اللغة ـ أحمد بن فارس ـ ٣/ ١٠٥.

٣- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣١.

٤- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ١٩٣.

٥- ينظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، خالد ميلاد،ص٥١.

٦- المصدر نفسه ٥٢.

٧- ينظر: علم النص (أسسه المعرفية وتجلياته النقدية ـ د. جميل عبد المجيد حسين ـ مجلة عالم الفكر في الأدب والنقد والبلاغة مج٣٢ ع٢ أكتوبر ٢٠٠٣م، ص١٤١.

٨- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ٥٤.

٩- المصدر نفسه، ١٢.

١٠- المصدر نفسه،١٢.

١١- ينظر: اللغة والفعل الكلامي والاتصال، زبيله كريمر،١١٥.

١٢- ينظر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صابر الحباشة، ٦٦.

١٣- النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، فان دايك،١٦٣.

١٤- المصدر نفسه،١٦٣.

١٥- ينظر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، ٦٤.

١٦- ينظر: مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صابر الحباشة، ٦٨.

١٧- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، د. أحمد المتوكل، ٤٠.

١٨- ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، د. أحمد المتوكل،٢٧.

١٩- في معرفة النص، يمنى العيد، ٧٠.

٢٠- ينظر: نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، ٣٢ـ ٤٧.

٢١- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة، د. أحمد المتوكل، ١٢٣.

٢٢- ينظر: مغامرة المعنى: ٦٩.

٢٣- ينظر: المصدر نفسه: ٦٩.

٢٤- ينظر: المصدر نفسه: ٦٩، والوظائف التداولية في اللغة: ١٢٦ـ ١٢٧.

٢٥- ينظر: المصدر نفسه: ٧٠. والوظائف التداولية في اللغة: ١٤٣.

٢٦- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، ١٦.

٢٧- ينظر: التحليل التداولي، الأفق والإجراء التطبيقي في الجهود التعريفية العربية، هاجر مدقن، ١٢٦.

٢٨- ينظر: النظرية التداولية وأثرها في

الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين،١٦.

٢٩- ينظر: ما التداولية؟: د. مجيد الماشطة، محور الأديب النقدي (التداولية بوصفها منهجاً لتحليل النص الأدبي)، صحيفة الأديب، العدد (٥٨)، السنة الثانية، ٩/ شباط/ ٢٠٠٥: ١٦.

٣٠- ينظر: التداولية في النحو العربي، د. فيصل مفتن كاظم، (بحث)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد (٢)، العدد (٤)، ٢٠٠٦: ٤١.

٣١- ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ٢٧.

٣٢- ينظر: المصدر نفسه،٢٧.

٣٣- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ٢٥.

٣٤- ينظر: التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتابي،١٩، ٢٠.

٣٥- إن مصطلح (الافتراض المسبق) في التداولية الذي يقابل في اللسانيات (مصطلح Presupposition) لا يحيل إلى مجرد السبق الزمني، بل هو: معلومة مفترضة قبليّا ومضمنة في البنية العميقة للخطاب، ويتقاسمها المتكلم والمخاطب قبل إنجاز الفعل الكلامي، وتظلّ قائمة مهما اختلفت الصيغة التعبيرية للجملة، سواء أكانت مثبتة أم منفية أم استفهامية. ومن ثمّ فإنّ وصفه بالمسبق يفيد القبلية الذهنية والمعرفية، ولا ينحصر في البعد الزمني، بل يشمل المعرفة التواصلية المشتركة، وهو ما ينسجم وطبيعة الافتراض في التصوّر التداولي. من هنا جاء هذا التوضيح، دفعا للّبس الذي قد ينشأ عند استعمال مصطلح (الافتراض السابق).

٣٦- ينظر: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، ١٩-٢٠.

٣٧- ينظر: التداولية: جورج يول، ترجمة: د. قصي العتابي، ٥١.

٣٨- ينظر: المصدر نفسه: ٥٢.

٣٩- ينظر: المصدر نفسه، وقد أجرينا تغييراً طفيفاً في الجملتين عن الأصل المترجم، (كلب ميري جميل، ميري لديها كلب)، واستعملنا لفظتي: الأولى والثانية بدل الرموز في الأصل.

٤٠- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ٢٦.

٤١- ينظر: تحليل الخطاب، ج. ب براون. بول ت، ترجمة: محمد لطفي، ٣٧.

٤٢- ينظر:التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحراوي،٣٠ـ ٣١، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: د. محمود أحمد نحلة، ٢٦.

٤٣- ينظر: تحليل الخطاب: ج.ب. براون وَ ج. يول، ٩٦.

٤٤- ينظر: المصدر نفسه،٩٧.

٤٥- ينظر: المصدر نفسه،٢١٤.

٤٦- مدخل إلى علم لغة النص: فولفنجانج هاينه مان، و ديتر فيهفجر، ترجمة: سعيد بحيري، ٢٤.

٤٧- ينظر: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل: محمود أحمد نحلة، ٨١.

٤٨- ينظر: المصدر نفسه،٢٢٠.

٤٩- التعريف والتنكير في اللغة العربية: عبد الجبار غريبة، حوليات الجامعة التونسية، العدد٢٤، ١٩٨٥: ١٥٥.

٥٠- ينظر: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين،٧٧-٧٨.

٥١- النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني،١٦٣.

٥٢- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٠٥.

٥٣- شرح الكافية: الرضي الاسترآبادي: تحقيق: أميل لحود، ١٣.

٥٤- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٠٧.

٥٥- ينظر: المصدر نفسه، ٦٩.

٥٦- المصدر نفسه،٧١-٧٢.

٥٧- ينظر: التداولية عند العلماء العرب: د. مسعود صحراوي، ٤٠.

٥٨- ينظر: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك، ٣٢ هامش ٤.

٥٩- ينظر: المصدر نفسه، ٥٠-٥١.

٦٠- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٦٧.

٦١- ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٥٦.

٦٢- تجدر الإشارة هنا إلى أن اسم هذه النظرية (أفعال الكلام) هو ترجمة للمقابل الإنجليزي (speech acts) وقد وظفت هذه الترجمة لكثرة استعمالها عند الباحثين العرب وإن كان النسق العربي لا يسمح بإسناد الفعل إلى الكلام. ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: العياشي ادواري، ٧٣.

٦٣- ينظر: التداولية من أوستن إلى غوفمان: فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، ١٣٩.

٦٤- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ٧٨-٧٩-٨٠.

٦٥- ينظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: ٨٣.

٦٦- ينظر: المرجع نفسه: ٨٣.

٦٧- النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك، ٢٩.

٦٨- ينظر: الكتاب ٢/ ٥، ٨٠، والتداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، عيد بلبع، مجلة فصول، العدد (٦٦)، ربيع ٢٠٠٥: ٤١.

٦٩- ينظر: بنية اللغة الشعرية: ٣١٩

٧٠- ينظر: التداولية وتحليل الخطاب، جميل حمداوي،٢٢.

٧١- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ١٧-١٨.

٧٢- ينظر: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك، ٢٩.

٧٣- المصدر نفسه،١٦٧-١٦٨.

٧٤- ينظر: نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، الأزهر الزناد،١١٥.

٧٥- التداولية في النحو العربي: فيصل مفتن كاظم، ٤٢.

٧٦- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩١.

٧٧- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحلة، ١٨.

٧٨- ينظر: المصدر نفسه، ١٨.

٧٩- ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، د. أحمد المتوكل،١٤٤.

المصادر والمراجع:

١- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.

٢- الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي ادواري، منشورات الاختلاف، دار الأمان، ط١، الرباط، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٣- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، خالد ميلاد، جامعة منوبة، ط١، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١ م.

٤- الإنشاء وأساليبه بين ألفية ابن مالك والنحو الوظيفي: نعيمة الزهري، ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة)، إعداد: حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، ط١، الأردن، ٢٠١١م.

٥- بنية اللغة الشعرية، جان كوهن، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، ط ٩، دار توبقال للنشر، المغرب،٢٠١٤م.

٦- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، المغرب ١٩٩٣م

٧- التحليل التداولي، الأفق والإجراء التطبيقي في الجهود التعريفية العربية، هاجر مدقن، مجلة الأثر ـ مجلة الآداب واللغات ـ جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر العدد السابع ـ ماي ٢٠٠٨م.

٨- تحليل الخطاب: ج.ب. براون وَ ج. يول، ترجمة: محمد الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧.

٩- التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، (مقال)، عيد بلبع، مجلة فصول، العدد (٦٦)، ربيع ٢٠٠٥م.

١٠- التداولية: جورج يول، ترجمة: د. قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، دار الأمان، الرباط، ٢٠١٠م.

١١- التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي)، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، ط١، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٥م.

١٢- التداولية في النحو العربي، د. فيصل مفتن كاظم، (بحث)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد (٢)، العدد (٤)، ٢٠٠٦م.

١٣- التداولية من أوستن إلى غوفمان: فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، ط١، سورية ـ اللاذقية، ٢٠٠٧م.

١٤- التداولية وتحليل الخطاب، جميل حمداوي، مكتبة المثقف، (د. ت) ط١، ٢٠١٥م.

١٥- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، د. محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٦- التعريف والتنكير في اللغة العربية، عبد الجبار غريبة، حوليات الجامعة التونسية، العدد (٢٤)، ١٩٨٥م.

١٧- شرح الكافية: الرضي الاسترآبادي: تحقيق: أميل لحود، دار الكتب العلمية، ط١،

بيروت، ١٩٩٨م.
١٨- علم النص (أسسه المعرفية وتجلياته النقدية)، د. جميل عبد المجيد حسين ـ مجلة عالم الفكر في الأدب والنقد والبلاغة مج٣٢ ع٢ أكتوبر ٢٠٠٣م
١٩- في معرفة النص، يمنى العيد، دار الآفاق الجديدة، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.
٢٠- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: د. أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، مطبعة الكرامة، الرباط، ١٩٩٨م.
٢١- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨.
٢٢- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، مصر، ١٩٧٩م.
٢٣- ما التداولية؟، د. مجيد الماشطة، محور الأديب النقدي (التداولية بوصفها منهجاً لتحليل النص الأدبي)، صحيفة الأديب، العدد (٥٨)، السنة الثانية، ٩/ شباط / ٢٠٠٥.
٢٤- مدخل إلى علم لغة النص، فولفنجانج هاينه مان، ديتر فيهفجر، ترجمة وتحقيق: سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، ط١، (د.ب)، ٢٠٠٤.
٢٥- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٦٩ - ١٩٧٢ م.
٢٦- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صابر الحباشة، دار صفحات للدراسات والنشر، الإصدار الأول، دمشق، ٢٠١١م.
٢٧- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، د. أحمد المتوكل، دار الأمان، ط١، مطبعة الكرامة، الرباط، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
٢٨- نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، دار طلاس، ط١، دمشق، ١٩٨٧م.
٢٩- نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت ١٩٩٣ م.
٣٠- النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م.
٣١- النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، عالم الكتب الحديث، ط١، إربد، الأردن، ٢٠١٥م
٣٢- الوظائف التداولية في اللغة، د. أحمد المتوكل، دار الثقافة، ط١، الدار البيضاء ـ المغرب، ١٩٨٥م.